

مصر مهددة وتشعر بالقلق.. "ستراتفور" ينشر توقعاته بشأن تداعيات الغزو البري المحتمل لغزة على الشرق الأوسط وشمال أفريقيا



سلط مركز "ستراتفور" الضوء على تداعيات الغزو البري الإسرائيلي المحتمل لغزة، مؤكداً أن مداها سينتشر في مختلف أنحاء الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وذكر المركز، في تحليل ترجمه "الخليج الجديد"، أن إسرائيل شنت هجوماً على قطاع غزة أدى حتى الآن إلى مقتل أكثر من 1000 شخص، ما أثار احتجاجات في الدول المجاورة من المرجح أن تشتد في الأيام المقبلة.

ومن المرجح أن يؤدي الغزو البري الإسرائيلي المتوقع لغزة إلى تفاقم هذا السخط في جميع أنحاء المنطقة، حيث من المحتمل أن تؤدي العملية إلى عدد أكبر من الضحايا.

وفي 9 أكتوبر/تشرين الأول، دعا رجل الدين الشيعي العراقي، مقتدى الصدر، العراقيين إلى تنظيم مظاهرة مليونية في بغداد لدعم الشعب الفلسطيني.

وفي 11 أكتوبر/تشرين الأول، وصف الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، الغارات الجوية الإسرائيلية على غزة بأنها "مخزية"، مضيفاً أن إسرائيل تتصرف "كمنظمة وليس كدولة".

وفي حين تبرعت الإمارات العربية المتحدة بمزيد من الأموال للجهود الإنسانية الفلسطينية، إلا أنها قالت إن الحرب المستمرة لن تؤثر على صفقاتها الاقتصادية مع إسرائيل، ووصفت هجوم حماس بأنه "تصعيد خطير".

ويفسر "ستراتفور" هذه المواقف المختلفة جزئياً من خلال الطرق المختلفة التي تستجيب بها حكومات الشرق الأوسط لغضب مواطنيها من تصرفات إسرائيل ضد الفلسطينيين، وفي الحالة الإماراتية، مدى فعالية السرد الإعلامي المحلي لحكومة الإمارات في إزالة وصمة العار عن إسرائيل.

ومع تصاعد الحرب في غزة، فإن ارتباطات لبنان بإيران - الحليف الرئيسي لحماس - من شأنها أن تزيد من تعرضه للعقوبات المالية الغربية. كما لا يمكن استبعاد اندلاع الصراع على الحدود الإسرائيلية اللبنانية.

ومن المرجح أن يشهد لبنان مسيرات متكررة لدعم غزة، الأمر الذي سيضع القادة السياسيين اللبنانيين (الذين يعملون في حكومة بدون رئيس) وجماعة حزب الله اللبنانية المسلحة (التي تعد حليفاً وثيقاً لكل من حماس وإيران) في موقف صعب بشأن كيفية الرد.

وهنا يشير "ستراتفور" أن لبنان يشكل شرياناً حاسماً لغسل الأموال والتهريب لتوصيل الدعم الإيراني (واللبناني والعراقي والسوري) إلى غزة والضفة الغربية.

وفي 8 أكتوبر/تشرين الأول، ذكرت صحيفة "وول ستريت جورنال" أن لبنان استضاف بعض الاجتماعات التي زعم أن قادة حماس - إلى جانب مسؤولين عسكريين إيرانيين وشخصيات من حزب الله - خططوا فيها لهجوم 7 أكتوبر/تشرين الأول على إسرائيل.

ورداً على هجمات حماس وارتباطات إيران بالجماعة الفلسطينية المسلحة، من المرجح أن تزيد الولايات المتحدة وأوروبا من إنفاذ العقوبات على كل من إيران والدول التي لها علاقات بإيران، مثل سوريا ولبنان.

وبالنسبة للبنان، يمكن أن تؤدي مثل هذه العقوبات إلى فرض قيود أكثر صرامة على أسواقه المالية وقطاعه المصرفي، مما يؤدي إلى تفاقم أزمة العملة الصعبة والسيولة المستمرة التي غدت الاحتجاجات وأعمال العنف ذات الدوافع الاقتصادية في السنوات الأخيرة.

وبحسب "ستراتفور"، فإن حزب الله يحاول، حتى الآن، تجنب التورط بشكل مباشر في الصراع في غزة، الأمر الذي قد يؤدي إلى تحفيز قصف إسرائيلي كبير لقواته.

ومع ذلك، فمن المرجح أن تسمح الجماعة المسلحة اللبنانية للجماعات الفلسطينية باستخدام جنوب لبنان كنقطة انطلاق لعمليات ضد إسرائيل، الأمر الذي سيدعو مع ذلك إلى خطر حدوث غزو إسرائيلي للمنطقة لإنشاء منطقة عازلة.

ومن شأن التوغل الإسرائيلي في جنوب لبنان أن يجبر حزب الله على التورط في الصراع، ما قد يتسبب في آثار غير مباشرة على بقية لبنان تتراوح بين العنف وسلسلة التوريد والتحديات الاقتصادية.

ومن الممكن أن يمتد الصراع في غزة أيضاً إلى دول شرق أوسطية أخرى لها علاقات بإيران، بما في ذلك سوريا والعراق وحتى اليمن.

سوريا

بعد 12 عاماً من الحرب الأهلية والغارات الجوية الإسرائيلية المتكررة، تتمتع الحكومة السورية بقدرة محدودة على التصعيد ضد إسرائيل، ومع ذلك، تستضيف البلاد أعداداً كبيرة من القوات العسكرية الإيرانية ومقاتلي حزب الله وغيرهم من المسلحين المتحالفين مع إيران، بعضهم المتمركزة بالقرب من مرتفعات الجولان.

ومن المرجح أن تقوم هذه الجماعات المرتبطة بإيران، خاصة حزب الله والمليشيات الشيعية الأخرى، بعمليات في مرتفعات الجولان، كما فعلت في 10 أكتوبر/تشرين الأول، عبر قذائف الهاون وغيرها من الهجمات المصممة لتحديد حركة قوات الجيش الإسرائيلي ومنع انتشارها في أماكن أخرى.

وفي الوقت نفسه، قد تستهدف هذه الجماعات نفسها أيضاً 900 جندي أمريكي ما زالوا في شمال غرب سوريا، حيث يقومون بحملة ضد تنظيم الدولة.

وتصاعدت هذه الاشتباكات المتبادلة بين الولايات المتحدة وإيران وتحولت إلى غارات جوية أمريكية، رغم أن الولايات المتحدة تفضل أن تظل متوازنة في كيفية ردها.

وقد تنشر الولايات المتحدة طائرات مقاتلة لضرب أهداف في سوريا في حالة حدوث تصعيد. لكن ذلك من المحتمل أيضاً أن يخلق تعقيدات بين الولايات المتحدة وروسيا، حيث تحتفظ روسيا بقوات عسكرية في سوريا، وتستخدم طائراتها لمضايقة الطائرات الأمريكية.

العراق

وبالإضافة إلى دعوة الصدر إلى احتجاج حاشد في بغداد، حذرت 5 ميليشيات شيعية موالية لإيران على الأقل في العراق من أنها ستستهدف المصالح الأمريكية في البلاد إذا دعمت واشنطن إسرائيل في غزة.

وتشمل هذه المصالح شركات النفط والغاز العاملة في جنوب العراق، فضلاً عن الوجود العسكري الأمريكي في البلاد.

وإضافة لذلك، فإن علاقة إيران الوثيقة مع الميليشيات العراقية والجهات الفاعلة السياسية، بما في ذلك تمويل وتسليح مجموعات الميليشيات، ستزيد من التدقيق الأمريكي في علاقات بغداد المالية مع طهران.

وفي وقت سابق من هذا الشهر، رفضت الولايات المتحدة إرسال مليار دولار إلى البنك المركزي العراقي وسط مخاوف من احتمال تهريب الدولارات إلى إيران، الأمر الذي دفع العراق بعد ذلك إلى الإعلان عن أنه سيحظر عمليات سحب الدولار والمعاملات اعتباراً من الأول من يناير/كانون الثاني للمساعدة في مكافحة الإرهاب ودولة اقتصادها.

وإضافة لذلك، قد يكون الغزو البري الإسرائيلي لغزة حافزاً للصدر لإحياء حركته السياسية، التي علقها في أبريل/نيسان 2023 بعد إعلان "تقاعد" من السياسة في أغسطس/آب 2022.

وسياتي مثل هذا الإحياء قبل انتخابات المحافظات العراقية، في ديسمبر/كانون الأول المقبل، وقبل الانتخابات العامة العراقية في عام 2025، وسيطلب ذلك مظاهرات واعتصامات حاشدة يمكن أن تصبح عنيفة.

اليمن

و في 10 أكتوبر/تشرين الأول، قال زعيم جماعة الحوثي المتمردة، المدعومة من إيران، إن مقاتليه سيتخذون إجراءات عسكرية، بما في ذلك الطائرات المسييرة والضربات الصاروخية، إذا تدخلت الولايات المتحدة في حرب غزة نيابة عن إسرائيل.

ومن خلال جعل الأمر أكثر صعوبة على المملكة العربية السعودية أن تقدم للحوثيين تنازلات كبيرة في محادثات السلام، فإن مثل هذا العمل العسكري يمكن أن ينهي وقف إطلاق النار الفعلي المعمول به في اليمن منذ أكتوبر/تشرين الأول 2022.

وإذا تصاعدت الأزمة على المستوى الإقليمي، فإن إيران يمكن أن تضغط على الجماعة المتمردة اليمنية لإحياء هجماتها ضد البنية التحتية للنفط والغاز السعودي.

وفي غضون ذلك، ستواجه مصر أزمة لاجئين محتملة وتزايد المشاعر المعادية لإسرائيل، في حين قد يشهد الأردن تصاعد الاحتجاجات المؤيدة للفلسطينيين.

مصر

ووسط الغزو البري الإسرائيلي المتوقع، تشعر مصر بالقلق من أن بعض الفلسطينيين الذين يزيد عددهم عن مليوني فلسطيني في غزة قد يحاولون الفرار إلى سيناء، حيث يمكن أن يصبحوا لاجئين دائمين إذا قررت إسرائيل منعهم من العودة إلى ديارهم.

ومن شأن عبء اللاجئين أن يجهد اقتصاد مصر المتعثراً بالفعل، وليس هناك ما يشير بوضوح إلى أن المجتمع الدولي، الذي بدأ بالفعل في قطع المساعدات عن الفلسطينيين، سيقدم الدعم المالي لمصر.

وإضافة لذلك، ستحاول الحكومة المصرية منع المشاعر المعادية لإسرائيل من إنتاج الاحتجاجات والإضرابات وأعمال الشغب التي يمكن أن تتحول إلى حركة مناهضة للحكومة، خاصة أن معاهدة مصر مع إسرائيل ودورها في إدارة الحصار الإسرائيلي لغزة لا يحظى بشعبية كبيرة.

ومن المرجح أن تتسامح مصر مع بعض الاحتجاجات في مواقع محددة، مثل محيط السفارة الإسرائيلية، والتي يمكن أن تمتد أيضاً إلى احتجاجات ضد

السفارة الأمريكية والمؤسسات الأخرى ذات الصلة بالولايات المتحدة، بحسب تقدير "ستراتفور" مرجحاً إمكانية وقوع "هجمات فردية" على المصالح والمواطنين الإسرائيليين والأمريكيين أيضاً.

الأردن

سيؤدي الصراع في غزة إلى زيادة المشاعر المؤيدة للفلسطينيين في الأردن، خاصة بين مواطنيه من ذوي الأصول الفلسطينية.

ومن المرجح أن يدين البرلمان الأردني الحملة العسكرية الإسرائيلية ويطالب بطرد السفير الإسرائيلي، وأن تتسامح الحكومة مع الاحتجاجات الجماهيرية في المدن الكبرى مثل عمان.

لكن في الاستجابة الفعلية لمطالب المتظاهرين، ستكون عمان مقيدة بالتزاماتها بموجب معاهدة السلام مع إسرائيل وعلاقتها الدفاعية مع الولايات المتحدة.

وهذا يمكن أن يؤدي إلى أعمال عنف عامة، خاصة في المدن الجنوبية مثل معان (حيث كافحت الحكومة لاحتواء المسلحين الإسلاميين)، إلى جانب هجمات فردية على المواقع المرتبطة بإسرائيل وربما بالولايات المتحدة.

ومقارنة بحكومات الشرق الأوسط الأخرى، فإن الأنظمة الملكية في الخليج العربي ليست مضطرة إلى الاستجابة بنفس القوة لدعوات مواطنيها لدعم القضية الفلسطينية، الأمر الذي سيحررها من اتخاذ نهج أكثر واقعية.

ولكن في أعقاب الغزو البري الإسرائيلي المتوقع لغزة، من المرجح أن تجمد دول مجلس التعاون الخليجي جهود التطبيع والصفقات التجارية الجديدة مع إسرائيل.

السعودية ودول الخليج

وسيؤدي الصراع في غزة إلى تجميد محادثات التطبيع السعودية الإسرائيلية مؤقتاً من خلال جعل من المستحيل تقريباً على الرياض تسويق التطبيع كمفهوم للسعوديين، وسيحفز ذلك الملك سلمان بن عبدالعزيز، الذي كان منذ فترة طويلة مؤيداً قوياً للقضية الفلسطينية، على محاولة إبطاء عملية التطبيع التي يقودها ابنه ولي العهد الأمير، محمد بن سلمان.

وفي نهاية المطاف، قد يؤدي الصراع إلى عرقلة جهود التطبيع مؤقتاً فقط، حيث لا تزال العديد من الدوافع الأساسية التي تدفع إسرائيل والسعودية إلى تكميق علاقتهما، بما في ذلك التهديد الأمني المشترك الذي تمثله إيران، على الرغم من أن التأخير قد يستمر لسنوات.

وبالمثل، فإن حرب غزة ستمنع عمان وقطر من التحرك بسرعة لتطبيع العلاقات مع إسرائيل، على الرغم من احتفاظ كل منهما بعلاقات مع إسرائيل. ومن المرجح أيضاً أن تحاول قطر، على وجه الخصوص، وضع نفسها كوسيط في الصراع.

وقد قامت كل من البحرين والإمارات بتطبيع العلاقات مع إسرائيل، ويتمتع كلاهما بمزيد من الحرية في اتباع نهج مرن في ردهما على موجة العنف الأخيرة بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

وفي حين تدعو البحرين والإمارات إلى ضبط النفس الإسرائيلي في غزة، فمن غير المرجح أن يقطع أي منهما علاقته مع إسرائيل، باستثناء وقوع حادث كبير يجعل العمل الإسرائيلي يبدو وكأنه إبادة جماعية في غزة. وبدلاً من ذلك، من المرجح أن يقوم البلدان بإيقاف أو إبطاء أي صفقات اقتصادية جديدة مع إسرائيل.

وفي المجمل، سيعمل مجلس التعاون الخليجي ككل على منع الصراع في غزة من التحول إلى صراع إقليمي أكبر يمكن أن يشهد تورط إيران وأو الولايات المتحدة بشكل مباشر.

وذلك لأن كل عضو في كتلة الخليج العربي لديه علاقات دفاعية وثيقة مع الولايات المتحدة ويمكن أن يكون قطاع النفط والغاز (والبنية التحتية الحيوية الأخرى) مستهدفاً في استراتيجية تصعيد عسكرية إيرانية ضد إسرائيل والغرب.

تركيا

ومن المرجح أن تحاول تركيا، القيام بدور الوسيط لإنهاء الصراع، على الرغم من أن إسرائيل سترفض على الأرجح مثل هذه الجهود بسبب انتقادات أنقرة لحملتها في غزة، بحسب "ستراتفور". وكانت تركيا قد أصدرت في البداية بيانات متوازنة بعد هجمات حماس في 7 أكتوبر/تشرين الأول، داعية إلى وقف التصعيد وتحقيق الاستقرار. لكن أنقرة أصبحت منذ ذلك الحين أكثر انتقاداً للحملة العسكرية الإسرائيلية في أعقاب الغارات الجوية واسعة النطاق على غزة رداً على هجوم حماس. وبمجرد أن تشن إسرائيل غزوها البري، فمن المرجح أن تعرض تركيا التوسط لوقف إطلاق النار، بالاعتماد على أتباعها المؤيدين للفلسطينيين والإسلاميين لفتح قنوات مع حماس.

لكن الحكومة الإسرائيلية لن ترغب في مكافأة تركيا بعد انتقادها لاستراتيجيتها العسكرية في غزة، الأمر الذي يرجح "ستراتفور" أن يترك تركيا على الهامش.

ورغم أن تركيا ستقدم مساعدات لإعادة إعمار غزة في أعقاب الحملة الإسرائيلية، إلا أن اقتصادها المتوتر يعني أنها لن تلعب سوى دور هامشي في الآثار الإنسانية للحرب.

ويتنافس أردوغان وحزبه الحاكم على عباءة أكبر داعم للقضية الفلسطينية في المنطقة. وخلال فترة ولايتهما، أظهر أردوغان وحزب العدالة والتنمية مراراً وتكراراً استعدادهما لقطع العلاقات مع إسرائيل رداً على العمليات الإسرائيلية في غزة، وهو ما فعلته أنقرة في عام 2010 عندما داهمت القوات الإسرائيلية سفينة ترفع العلم التركي وكانت جزءاً من أسطول الحرية الذي يهدف إلى كسر الحصار الإسرائيلي على غزة.

وتسببت حادثة عام 2010 في قطيعة في العلاقات الإسرائيلية التركية استغرق إصلاحها 6 سنوات. ومن المؤكد أن حدوث قطيعة أخرى، أو تخفيض التصنيف، ممكن إذا احتلت إسرائيل غزة إلى أجل غير مسمى، حيث لم يرق البلدان بتطبيع العلاقات بشكل كامل حتى عام 2022.

وفي شمال أفريقيا، ستعرب دول المغرب العربي عن دعمها للفلسطينيين، لكن المخاطر السياسية ستكون مرتفعة بشكل خاص في المغرب بسبب تطبيعها مع إسرائيل والاستياء العام بعد زلزال الشهر الماضي.

المغرب العربي

إن منطقة المغرب العربي معزولة إلى حد كبير عن التهديد بالتصعيد الأوسع لأنها ليست مسرحاً تدور فيه المنافسة بالوكالة بين إسرائيل وإيران والولايات المتحدة وإيران أو حتى بين إيران والمملكة العربية السعودية.

وحقيقة أن الجزائر وتونس وليبيا لا تقوم بمحاولات جادة لتطبيع العلاقات مع إسرائيل ستحد أيضاً من التأثير السياسي الشامل لحرب غزة على شمال غرب إفريقيا. ولكن من بين بلدان المغرب العربي، ستكون استجابة المغرب وتونس للصراع في غزة هي الأهم التي يجب مراقبتها.

فالمغرب هو البلد المغاربي الوحيد الذي قام بتطبيع العلاقات مع إسرائيل، وهو القرار الذي احتج عليه العديد من المغاربة عندما حدث وما زال يثير السخط منذ ذلك الحين.

وفي 9 أكتوبر/تشرين الأول، شارك مئات المغاربة في مظاهرات احتجاجاً على تطبيع بلادهم مع إسرائيل. ومن المرجح تنظيم المزيد من هذه المسيرات مع تصاعد الرد العسكري الإسرائيلي في غزة.

ورغم أنه من غير المرجح أن يشكل صراع غزة تهديداً خطيراً لنظام الملك، محمد السادس، إلا أنه سيزيد من غضب المغاربة بشأن تواصل حكومتهم مع إسرائيل، وهو ما لن يؤدي بدوره إلا إلى تفاقم غضبهم العام بشأن استجابة الرباط لزلزال مراكش في سبتمبر/أيلول 2023 الذي أودى بحياة ما يقرب من 3000 شخص.

ونظراً لأن الحكومة المغربية المنتخبة ورئيس الوزراء غالباً ما يستخدمهما النظام الملكي ككبح فداء لتحويل اللوم بعيداً عن الملك محمد، فإن أي احتجاجات طويلة الأمد يمكن أن تضع مزيداً من الضغط على المسؤولين رفيعي المستوى للاستقالة.

ومن غير المرجح أن تقطع الرباط علاقاتها مع إسرائيل تماماً، ولكن على غرار دول مجلس التعاون الخليجي، من المحتمل أن تجمد الاتفاقيات

الجديدة.

ولا يرجح "ستراتفور" أن يشكل التصعيد في غزة تهديداً للحكم الاستبدادي المتزايد للرئيس التونسي قيس سعيد، إلا أن تداعيات الصراع في غزة يمكن أن تزيد من مخاطر سمعة الشركات الغربية العاملة في تونس.

وقد أدلى سعيد بتصريحات استفزازية ضد إسرائيل، بما في ذلك إلقاء اللوم على النفوذ "الصهيوني" في الفيضانات المدمرة في سبتمبر/أيلول التي تسببت في انهيار سدين في ليبيا المجاورة، والتي قضت على أحياء بأكملها وقتلت ما يصل إلى 20 ألف شخص.

وبينما يواصل سعيد تعزيز سلطته في الداخل، وتقويض الدعم الشعبي للأحزاب السياسية التونسية ومجموعات المجتمع المدني، فقد يكثف خطاباً مماثلاً فيما يتعلق بحرب غزة.

وهذا يخلق خطراً على سمعة الشركات العاملة في تونس والتي تعمل مع الحكومة التونسية، وقد يؤدي مثل هذا الخطاب أيضاً إلى تعكير صفو علاقات البلاد مع الاتحاد الأوروبي، ما قد يعرض المزيد من مساعدات الاتحاد الأوروبي لتونس للخطر.

وقد يكون لذلك تأثير سلبي على اقتصاد تونس، حيث لم يكن سعيد حتى الآن مستعداً للوفاء بشروط صندوق النقد الدولي لخطة إنقاذه.